التجمعات الطبقية والقوى الاجتماعية المختلفة

دخل الإنجليز مصر على بساط من خيانة الإقطاع للثورة العرابية، والحقيقة أن ارتماء الإقطاع بهذه الصورة السافرة فى أحضان القوات الإنجليزية الغازية كان خير دليل على النضج الطبقى لهذه الفئة، فقد أدركت على الفور - دون أى تردد- أن الخطر الحقيقى الذى يهددها هو ثورة الفلاحين الذين يقودهم عرابى، وأن أى عدو لهذه الثورة أيا كانت أهدافه هو بالضرورة صديق.

وهكذا نسى سلطان باشا وعلى مبارك باشا وشريف باشا وغيرهم، كل ما كانوا ينادون به من مطالب إصلاحية ودستورية.. وارتموا تحت وطأة الخوف من ثورة الفلاحين فى طريق الخيانة السافرة.. وباعوا أنفسهم للإنجليز.. وباعوا معها مصر.

وقد بنى كرومر خطته فى مصر على عدة أسس أهمها دعم طبقة كبار الملاك، والاستعانة بها أتباعا مطيعين وسياطا تلهب ظهر الشعب المصرى.

وهكذا بدأ كرومر فى دعم هذه الطبقة التى أسماها «طبقة أصحاب المصالح الحقيقية» ففى ديسمبر ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى ليرسى دعائم حق الملكية فينص فى مادته الثامنة: «تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام وتعتبر فى حكم ذلك الأطيان الخارجية التى دفعت عنها المقابلة».

وفى عام ١٩٨١ يحذف من القانون المدنى الأهلى شرط دفع المقابلة وأصبح المنتفع بالأرض مالكا لها ملكية تامة دون قيد أو شرط[١].

ثم إن هذه الطبقة قد نالت على الفور ثمن خيانتها للثورة العرابية وتواطؤها مع الاحتلال.. وعلى سبيل المثال «منح سلطان باشا عشرة آلاف جنيه هدية لما حصل له من الضرر والتعدى من العصاة على شخصه وأقاربه وإتلاف موجوداته ومقدار جسيم من مزروعاته[٢].

وثمة عامل آخر ساعد على سرعة تدعيم هذه الطبقة وثرائها هو أن تقدم الزراعة وعمليات استصلاح الأراضى فى أطراف الوادى سواء فى البحيرة أو الشرقية قد دفع عددا من قبائل البدو إلى الاستقرار والاشتغال بالزراعة، وبطبيعة الحال أصبحت الأرض ملكا لشيخ القبيلة بينما عمل بقية أفرادها مزارعين أو مستأجرين أو أتباعا للشيخ[٣].

والحقيقة أن عمليات استصلاح الأراضى قد نشطت نشاطا كبيرا بعد الاحتلال، فكرومر الذى أراد مصر مزرعة خصبة للقطن اللازم لمصانع لانكشير قد طور وسائل الرى والصرف، فما كان من كبار الملاك إلا أن انتهزوا الفرصة واستصلحوا مساحات كبيرة من الأراضى.. وفى مديرية البحيرة وحدها زادت الأرض المنزرعة من ٤٣٩،١٨١ فدانا إلى ٥٨٧،٤٥٥ فدان أى بنسبة ٣٦،٨٪. وذلك خلال الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠١. وإذا كانت مساحة الأرض المنزرعة قد زادت فى البحيرة أكثر من غيرها من المديريات الأخرى (كانت نسبة الزيادة فى مصر كلها ١١٪) فإن نسبة الملكيات التى تزيد عن ٥٠ فدانا إلى مجموع الملكية الزراعية كانت فى البحيرة أعلى أيضا من أية مديرية أخرى فقد بلغت ٦١،٦٪ بينما كانت نسبتها فى القطر كله ٤٥،٦٪ وهكذا يتضح أن اتساع المساحة المنزرعة كان مرتبطا بزيادة الملكيات الكبيرة فكبار الملاك والشركات العقارية كانوا يستولون فى الحقيقة على كل ما يستصلح من أراضى جديدة..[٤].

وهناك عامل آخر أدى إلى زيادة ملكية هذه الطبقة، هو بيع أملاك الدائرة السنية. وقد ذكر المؤرخون عديدا من الأسباب لبيع أملاك الدائرة السنية، لكننى أعتقد أن السبب الأساسى فى بيعها هو أن الصدام بين الخديو عباس حلمى الثانى وبين سلطات الاحتلال قد نبه كرومر إلى ضرورة إضعاف الأسرة المالكة وتخفيضها من مرتبة الحليف إلى مرتبة التابع المطيع.

وأسهل وسيلة لإضعاف الأسرة المالكة فى مجتمع كالمجتمع المصرى هو تجريدها من ملكياتها الكبيرة.. وهكذا بدأت فى نهاية القرن ١٩ عملية تصفية أملاك الدائرة السنية.. وقد بيع أكثر هذه الأرض فى الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٦.

وفى عام ١٩٠٠ بيع ٦٦٠٠٠٠ فدان.

وفى الفترة من ١٩٠١ حتى ١٩٠٥ بيع ٢٢٤،٠٠٠ فدان.

ثم أنجزت العملية ببيع ١٦٠،٠٠٠ فدان فى الفترة من أكتوبر ١٩٠٥ حتى مارس ١٩٠٦[٥].

ولقد كانت هذه السنوات الست فرصة العمر لكبار الملاك، فإن معظم هذه الأراضى أو كلها قد بيع لهم. وكان هذا هو السر فى نشاط هذه الطبقة.. واتجاهها المحموم فى هذه الفترة بالذات لتكوين حزب سياسى لها.. بل لقد أحست هذه الطبقة بقوتها إلى الحد الذى دفعها إلى الاصطدام فى بعض الأحيان بسلطات الاحتلال.. وسوف نرى ذلك تفصيلا فيما بعد..

فقد اشترت أسرة سلطان عدة قرى من تفتيش المنيا، وكذلك أسرة عمرو شعراوى.. كذلك اشترت مساحات كبيرة أسر إقطاعية أخرى مثل بشرى حنا ولطف الله ويوسف كمال.

ويمكننا أن ندرك الأثر الحقيقى لبيع أملاك الدائرة السنية على توزيع ملكية الأرض من الجدول التالى:

نسبة مساحة الملكيات التى تزيد عن ٥٠ فدانا إلى المساحة الكلية للأراضى[٦].

السنة	النسبة
١٩٠١	٣٤،٤٪
١٩٠٦	٤٥،٦٪

والحقيقة أن هذه الطبقة كانت غنية بالفعل، وكانت تكتنز مدخرات ضخمة.. وسوف أكتفى بإيراد بعض الأمثلة..

يروى محمد فريد فى مذكراته عن يومى ١٩ و ٢٠ فبراير ١٨٩٣: «وفى هذه الغضون باع الدومين كثيرا من أطيانه.. باع تفتيش البدرشين لإخوان سوارس بثلاثة وثمانين ألف جنيه وكانوا قد اشتروا منذ سنتين تفتيش بنى رافع بالصعيد لأحد أقباط أسيوط الأغنياء

بمبلغ ١٣٢ ألف جنيه وغيره من الأراضى المتفرقة فاشترى رياض باشا نحو أربعمائة فدان بمديرية بنى سويف»[٧].

ويروى كرومر قصصا أخرى فيقول «يجرى كنز المال فى مصر بدرجة لا يصدقها أوروبى.. لقد بلغنى منذ قليل من الزمن أن ثريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠،٠٠٠ جنيه ذهب مخبأة فى أقبيته، وبلغنى أيضا أن فلاحا ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥،٠٠٠ جنيه، وبعد نصف ساعة من توقيعه على عقد المباعية إذا بقطار من الحمير قد أقبل يحمل المال المطلوب، وكان قد خبأه فى حديقته»[٨].

وهكذا يحقق كرومر الشق الأول من هدفه وهو دعم طبقة «أصحاب المصالح الحقيقية» وزيادة ثرائها كى تزداد تبعية.

لكن واقع الأمر قد غير من النتيجة، فالذين ازدادوا ثراء ازدادوا تطلعا للمزيد من الثراء، ودفعهم هذا التطلع إلى الصدام مع المحتلين. فكبار الملاك الذين أسكرتهم نشوة الخلاص من عرابى ومن ثورة الفلاحين بدأوا يفيقون ليجدوا أن مصر تفلت من أيديهم وتتسرب بكل ثرواتها إلى الأجانب.

فالاستثمارات الأجنبية تزداد زيادة ضخمة.

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالجنيه[٩]
١٨٩٢	٧،٣٢٦،٠٠٠
١٩٠٧	٨٧،١٧٦،٠٠٠
١٩١٢	١٠٠،١٥٢،٠٠٠

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تنمو نموا مشوها عن عمد. فقد استهدفت بناء اقتصاد يعتمد على الاستيراد من الخارج. وفى عام ١٩١٤ كانت ١٢٪ فقط من هذه الاستثمارات موجهة إلى مشاريع صناعية بسيطة بينما اتجهت ٧٣٪ منها إلى الاستثمارات الزراعية والرهونات[١٠] وكافة الاستثمارات الصناعية تنمو ببطء شديد للغاية وفى مواجهة مقاومة شديدة من الاحتلال البريطانى[١١] وبينما كان القطن وبذرة القطن يمثلان ٧٩٪ من مجمل الصادرات المصرية فى أعوام ١٨٨٥-١٨٨٩ نجد أن الحال يزداد سوءا فترتفع النسبة فى أعوام ١٩١٠-١٩١٣ إلى ٩٠٪[١٢].

وفى عام ١٩١٦ كان هناك فى مصر كلها خمسة عشر مصنعا فقط تدار على النسق الأوربى الحديث بعماة يبلغ مجموعها ٣٠,٠٠٠ - ٣٥,٠٠٠ فقط[١٣].

وقد بدأ كبار الملاك يتطلعون إلى آفاق جديدة من الثراء مثل شركات الأراضى.. والشركات المساهمة والسندات والأسهم.. إلخ، وبدأت صورة الأرباح الوفيرة تداعب خيالهم فتنسيهم ولاءهم للسيد المطاع وتدفعهم إلى محاولة إنشاء شركات مصرية.

ويروى محمد فريد فى مذاكرته: «وفى يوم ٢٣ فبراير ١٨٩٣ أشيع أن جماعة من ذوات مصر وفى مقدمتهم البرنس حسين باشا عم الخديو ووحيد باشا يكن وعمر باشا مصطفى شرعوا فى إنشاء شركة زراعية يكون رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه لشراء أراض من الدومين أو الدائرة السنية واستغلالها وجعلها شركة مساهمة قيمة كل سهم منها عشرة جنيهات مصرية.. وقد اكتتب كثير من الوطنيين، وبلغت قيمة المبلغ المكتتب به ٢٠٠,٠٠٠ جنيه»[١٤].

والحقيقة أن هذه المحاولة تستحق التأمل فهى توحى بأن طبقة كبار الملاك قد بدأت تدرك أهمية أساليب الاستثمار الرأسمالى.. وأن محاولات خلق أشكال هذا الاستثمار لم تقم بها فى الأساس الفئة البرجوازية التى كانت تفتقر إلى المدخرات الوفيرة وإنما قامت بها طبقة كبار الملاك..

المهم أن كرومر قد أزعجه هذا الاتجاه فكتب فى عام ١٩٠١ محذرا: «أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فإنى أغتنم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذى قلته من قبل وهو أن الذين يضيعون أموالهم فى الشركات يحسن بهم أن يتبصروا»[١٥].

ولم يكن هذا هو المظهر الوحيد للتمرد.. ففى عام ١٨٨٩ عندما يحاول كرومر فرض ضرائب جديدة على الأراضى الزراعية قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل إلغاء السخرة ترفض الجمعية العمومية ذلك..

ويرتفع فيها أكثر من صوت رافضا فرض ضرائب جديدة[١٦]..

لكن التمرد لم يكن سياسة الجميع، فثمة فئة من بين الذين تربعوا فى أعلى قمة السلم الطبقى كانت تنتهج أسلوب الخضوع الدائم والمستمر: تلك هى فئة كبار الموظفين. والحقيقة أن الوزراء وكبار موظفى الدولة، كانوا هم أيضا كبار ملاك لكن مكانتهم فى قمة السلم الطبقى كانت تعتمد أساسا على استمرارهم فى سلك الوظيفة.. أى استمرار رضى سلطة الاحتلال عنهم.

وثمة مثال يوضح هذا التفاوت بين موقف الفئتين.. ففى ١٩٠٨ ثار نقاش فى مجلس شورى القوانين حول مسألة وجود المجلس النيابى.. وتعلق جريدة المؤيد على النقاش فتقول:

«ويوجد فى المجلس الآن فريقان مختلفان.. فريق يضم كل الأعضاء المنتدبين تقريبا.. وهؤلاء يطلبون الحكومة النيابية على كل حال.. ويعارضهم قليلون منهم سعادة طلبة باشا سعودى الذى تردد فى عدم طلب المجلس النيابى من أصله أو فى طلب توسيع اختصاصات المجالس النيابية الحاضرة وأيده سعادة موسى باشا غالب قاطعا بعدم طلب المجلس النيابى أصلا.. وكذلك مفتاح بك معبد، وهؤلاء الثلاثة كانت الوكالة البريطانية قد رشحتهم لعضوية المجلس...»[١٧].

ويعترف جورست بهذا التفاوت بين موقف النظار – كبار الموظفين – وموقف مجلس شورى القوانين – كبار الملاك – فيقول:

«إن السياسة التى يقصد بها حكم مصر بمعاونة نظار من الموظفين لا تتفق الآن مع السياسة التى ترمى إلى تنشيط السعى فيما يسمى بالمجالس النيابية فلا بد من اختيار إحدى السياستين».

ويواصل جورست حديثه مفضلا النظار على كبار الملاك «فالنظار يختارون من أقدر المصريين وأعظمهم كفاءة.. وهم أدرى برغائب أهل وطنهم وإرادتهم الحقيقية من أعضاء مجلس لا ينوبون فى الحقيقة إلا عن فئة البكوات والباشوات الأغنياء»[١٨].

بقى أن نعرف التركيب الاجتماعى لإحدى الجمعيات العمومية التى هاجمها جورست وهى الجمعية العمومية التى انتخبت عام ١٩١٣.

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤
المهندسون	٣
رجال الدين	١

وفى إحدى هذه الجمعيات وقف إسماعيل باشا أباظة قائلا: «إننا لم نتقدم سوى فى مجال النفاق والثرثرة والديون.. إن الأمور تتدهور فما هو العلاج؟ العلاج هو الحكم الذاتى لكننا طوال الثلاثين عاما الماضية لم نتقدم خطوة واحدة نحو الحكم الذاتى..».

وهكذا فإن متمردى هذه الطبقة كانوا يرفعون شعارات باهتة ومتخاذلة يرفضها الشعب ويعتبرها خيانة فهم يطالبون بالبرلمان (فى ظل الاحتلال) وبالحكم الذاتى (فى ظل الاحتلال أيضا)..

ومع ذلك يهاجم غورست فى تقريره قائلا: «صدر تقريرى السابق فى زمن حرج.. والمظاهرات العنيفة التى جرت ضد الإنجليز على سبيل الحماقة والجهالة حتى بلغت شدتها برفض الجمعية العمومية لمشروع قناة السويس بلا مناقشة حقيقية».

ويقول فى مكان آخر: «إن مجلس شورى القوانين هو والجمعية العمومية أظهرا فى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى أن يكونا آلتين بأيدى الحزب الوطنى يستعملهما فى تحريضه وتهييجه ضد الاحتلال البريطانى، فإن طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة، وحملاتهما المنكرة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان، والعداوة والريبة اللتين أظهراهما فى مشروع قناة السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال.. كانت كلها فى جوهرها مظاهرات ضد الإنجليز.. إن الجمعية الوطنية ومجلس شورى القوانين قد اتخذا ما ناالاه مؤخرا من علو الشأن سلاحا لقتال الذين هما مدينان لهم بإنالتهما إياه.. وعليه لم نجد فى مجلس شورى القوانين جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بل وجدنا فيه جماعة معادية للهيئة الحاكمة أى لمجلس النظار – ومستشاريهم – عداوة شديدة ومتعمدة لإحباط مساعيهم وتثبيط هممهم وجعل العمل متعذرا على الحكومة وقد رضيت الأقلية المعتدلة فيه – إن صح أنه كانت فيه تلك الأقلية – أن يسودها الغلاة المتطرفون ويمحقوها».

.. لكن تمرد كبار الملاك لا يطول مداه.. وفى تقرير عام ١٩١٣ يسجل كتشنر ثناءه على الجمعية العمومية لأنها «بدأت طورا جديدا هو طور الأعمال النافعة التى يذكر خبرها بالرضى والسرور»[١٩].

والحقيقة أن هذه الطبقة كانت بالرغم من التمرد العاجز الذى أبدته كانت أعجز عن أن تعبر عن مصالح الجماهير.. والشعارات التى رفعتها لم تنجح فى التأثير فى الجماهير ولا في إثارة حماسها.

وعندما حاولت هذه الطبقة أن تكوِّن حزبا لها بإيعاز من سلطات الاحتلال وحشدت فيه كل قواها من أغنى عائلات مصر.. سلطان، الهلالى، أبو على، الباسل، فوده، أبوحسين، الشريعى، الإتربى شعراوى، سيف النصر، البدراوى عاشور، أباظة، الطرزى، إلخ[٢٠].

وحشدت فيه أفضل مفكريها أحمد لطفى السيد، محمد محمود إلخ، فإن هذا الحزب ما لبث أن اختنق بصورة سريعة بعد أن فشل تماما فى أن يجذب الجماهير أو حتى جزءا

ضئيلا منها إلى تلك الأفكار التى حاول لطفى السيد مفكر الإقطاع فى مصر - أن يصوغها..

والحقيقة أن لطفى السيد لم يخف موقفه فهو يتحدث بصراحة غريبة..

إنه يؤكد «ما من علاج سريع لما تعانيه مصر.. وكان يعلن دوما معارضته لهؤلاء السياسيين الذين يحرضون الجماهير على التحرك السريع فيقودونها بذلك إلى الفشل السريع فليس من الممكن مقاومة الاحتلال ولا مقاومة الخديو.. ولذا فليس هناك سوى طريق واحد للتقدم الحقيقى هو طريق التطوير التدريجى للعادات الجديدة، وللأخلاقيات الجديدة للمجتمع»[٢١].

.. وفى سنة ١٩١٤ كتب لطفى السيد يرثى صديقه فتحى زغلول فقال «كان فتحى يؤمن بالتقدم عن طريق التطور وكان يكره الثورة، حتى ولو كانت مجرد فكرة»[٢٢].

ولتوضيح الهوة الواسعة التى تفصل بين هؤلاء الذين يكرهون الثورة حتى ولو كانت مجرد فكرة وبين جماهير الشعب يكفى أن نتذكر كلمات قالها كرومر حاول أن يصف بها حالة مصر فى ذلك الحين فقال «إن مصر تذوب شوقا إلى الثورة...».

ولم يكن ممكنا أن يلتقى هؤلاء الذين يكرهون الثورة بهؤلاء الذين يذوبون شوقا إلى الثورة، وهكذا أشهر كبار الملاك إفلاسهم وحتى محاولاتهم للتمرد، ما لبثت أن تلاشت بعد أن هزم الخديو عباس، وبعد حادثة فاشودة، وبعد الوفاق الفرنسى الإنجليزى.. وبعد الإضرابات العنيفة التى خاضها العمال، تلك الإضرابات التى أرعبتهم وجعلتهم يلوذون بحمى الاستعمار.. وبعد إعلان الحماية على مصر وما صحبها من قوانين استثنائية، كل ذلك دفع كبار الملاك إلى الخضوع بغير تمرد. ومات حزب الأمة بالسكتة القلبية وأغلقت جريدة «الجريدة» وتفرغ لطفى السيد برئاسة الفلسفة..

وباختصار، فشلت هذه الطبقة فى أن تصبح قيادة لمصر.. وظلت عاجزة تماما عن أن تفعل شيئا حتى تحركت فجأة عام ١٩١٩.

وإذا كان كبار الملاك قد أفلسوا فماذا عن الطبقة الوسطى؟

ولا بد للحديث عن هذه الطبقة أن يتشعب مستفيضا فهى ليست فئة واحدة متجانسة وهى أيضا قد غيرت مواقعها أكثر من مرة.

لكن أهم ما يميز هذه الفئة هو:

أولا: عداؤها للاستعمار.. وتأكيدها بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة على أهمية الاستقلال..

ثانيا: أنها خاضت معركة العداء هذه معتمدة على اللعب على الحبال وليس على الجماهير فهى تعتمد تارة على الخديو وتارة على السلطان وتارة على فرنسا، لكنها لم تلجأ إلى الجماهير إلا فى حالات نادرة.. وعلى أية حال فإن فئاتها المختلفة قد اتخذت وعلى الدوام مواقف متناقضة كل التناقض..

ففى داخل هذه الطبقة كان هناك ثلاثة أجنحة اليمين.. والوسط.. أما الجناح الثالث فأنا أخشى أن أسميه اليسار فيظن البعض أننى أعنى به جناحا يميل إلى الاشتراكية لكننى أعنى باليسار هنا قربه من الجماهير وتفهمه لبعض قضاياها، ووطنيته الصحيحة والصادقة وعلى أية حال فلنسمه جناح الوطنية المتطرفة.

والشيخ على يوسف هو قائد يمين هذه الطبقة بلا منازع فهو زعيم فئة من مثقفى الأزهر وكبار التجار الكلاسيكيين..

والحقيقة أن الشيخ على يوسف كان يعبر - بالرغم من نفوذه الواسع فى ميدان الصحافة- عن فئة ضعيفة التأثير فى المجال الاقتصادى والاجتماعى.. وهى فئة لا تستطيع أن تساير مجريات الحياة الجديدة ولا أن تحول تراكمات أموالها نحو الاستثمارات الجديدة.

وهى فئة لا تثق فى الجماهير ولا تهتم بها لكنها تشعر بوطأة التحكم الأجنبى وترى الأموال والأرباح الطائلة التى يجنيها التجار والمستثمرون الأجانب فيسيل لعابها.

وأنها ضعيفة اقتصاديا واجتماعيا وأنها لا ترتبط بالجماهير فليس أمامها سوى اللعب على الحبال.. بين الخديو والاحتلال والسلطان وفرنسا.

ويقدم جمال أحمد تحليلا غاية فى العمق لهذه الفئة ولحزبها «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» فيقول:

«كان الحزب يبدو منظما لكنه لم يكن فى الواقع سوى إعلان لسياسة الشيخ على يوسف نفسه فهو الذى كتب البرنامج وكون التنظيم وجمع الأعضاء.. وكانت نقطة الضعف الأساسية فى الحزب هى التناقض والارتباك فى التفكير السياسى للشيخ على يوسف.. فقد طلب من الحكومة أن ترسل ممثلا لها فى الحزب، لكنه فى نفس الوقت أعلن مساندته للخديو. وقد أحدث هذا الموقف المتناقض ارتباكا شديدا لدى الأعضاء.. وقد أشار العقاد

إلى أن طبيعة هذا الحزب تبدو واضحة من الاسم الذى اختاره فهى توحى بأنه يريد اللعب على جميع الحبال فكلمة «دستورى» موجهة للمهتمين بالشئون السياسية بينما كلمة «إصلاح» تستهدف كسب الإنجليز.. والنتيجة هى أن الحزب قد فشل فى كسب أى من هذه القوى.. لا الوطنيين ولا الخديو ولا الاحتلال.. وكانت النهاية الحتمية هى الفشل»[٢٣].

ونظرة واحدة على برنامج الحزب توضح هذا التحليل..

ويمكن تلخيص البرامج فى سبع نقاط أساسية[٢٤]:

١- الدفاع عن العرش.

٢- احترام إنجلترا لتعهداتها.

٣- إنشاء جمعية تشريعية.

٤- نشر التعليم الابتدائى إجباريا بالمجان.

٥- جعل اللغة العربية أساسية فى الدراسة.

٦- زيادة عدد الموظفين المصريين فى الإدارات الحكومية.

٧- محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة.

ولقد تعمد واضع البرنامج ألا يشير بكلمة واحدة للاستقلال أو الجلاء مكتفيا بعبارة مطاطة ترضى الإنجليز أكثر مما ترضى غيرهم وهى «احترام إنجلترا لتعهداتها».

ومع ذلك فإن «المؤيد» تشن حملتها الشهيرة على اللورد كرومر عندما يصرح فى خطابه الوداعى أن الإنجليز باقون فى مصر.. وترد عليه قائلة:

«فما بال إنجلترا بعدما كررت مواعيدها الحلوة المرة تركت عميدها العظيم فى وادى النيل يختم أعماله بالتصريح بأن الاحتلال فيه باق إلى الأبد.. إن جناب اللورد جاء مصر مرشدا فصار حاكما مستبدا يخرب مبانى الآمال.. ولم يخدم اللورد الأمة المصرية إلا من جهة الثروة فاشترك فى التنعم بها الأجانب بل نالوا القسط الأوفر منها ثم هو يريد أن يجعلهم أصحاب الأمر والنهى فى إدارة مهام البلاد.

كان اللورد كرومر كل مدته فى مصر معارضا لكل ما تريده مصر من مطالب الرقى الأدبى فلم يؤيد لها مطلبا منذ ٢٤ سنة ولا أحسن بها ظنا ولا رد عنها تهمة، بل كان أول رجل مسموع الكلمة قال عنها قولا منكرا واتهمها بتهم غريبة وغرس فى عقول أوروبا أنها أمة قاصرة متعصبة ليس فيها رجال أكفاء ولا تصلح أن تكون أمة أبدا»[٢٥].

لكن الشيخ على يوسف يعود فيحدد موقفه صراحة فهو يتحدث عن الجرائد وموقف كل منها فيقول:

«ومنها الجرائد المتطرفة التى لا ترى فى الإنجليز والاحتلال خيرا على الإطلاق ثم هى أحيانا تتجاوز الحد فى غيرتها الوطنية، ومنها الجرائد المعتدلة التى تحترم الحقيقة وتريد أن تكون المرآة النافعة للوطن وأهله فى كل حادث، ومنها الجرائد المتطرفة من جانب آخر فلا ترى فى الإنجليز والاحتلال سوءا أو خطأ على الإطلاق ثم هى تتجاوز الحد فى ميلها إلى الإنجليز وأكثر الأحيان فى نكاية المصريين وإيلامهم»[٢٦].

والحقيقة أن الشيخ على يوسف قد وضع نفسه وجماعته فى موضعها الصحيح فهى «معتدلة» لا تعادى الإنجليز على طول الخط ولا تؤيدهم على طول الخط..

بل إنه يؤكد فى مكان آخر «أن الإنجليز يستطيعون أن يستميلوا هذه الأمة بالمعاملة الحسنة فيستولوا على القلوب بدلا من الاكتفاء بالاستيلاء على الطوب»[٢٧].

المسألة إذن هى حسن معاملة الإنجليز للمصريين وليست جلاء الإنجليز عن أرض المصريين.

وكان طبيعيا أن موقفا كهذا لم يكن ليرضى الجماهير التى تتطلع إلى الثورة بل لم يكن ليرضى الفئات الأخرى من الطبقة الوسطى..

وقد هاجمه أعضاء الحزب الوطنى هجوما شديدا قاسيا فتحدث عنه الشيخ جاويش قائلا:

«ما بلغت الرذيلة ولؤم الطبع من رجل مقدار ما بلغت من صاحب المؤيد...»[٢٨].

وعندما مات الشيخ على يوسف كتب محمد فريد فى مذكراته «توفى الشيخ على يوسف يوم ٢٥ أكتوبر فانتهى بموته ركن النفاق والذبذبة»[٢٩].

لكن الطبيعة المعقدة لموقف الطبقة الوسطى تفرض نفسها على أى تحليل.. ولابد لنا هنا أن نتذكر ما نشره الشيخ على يوسف فى جريدته «المؤيد» من أحاديث وطنية.. بل ولا بد لنا من أن نتذكر أنه أفسح صدر مجلته فى عام ١٨٩٠ لبعض الاشتراكيين ليسجلوا على صفحاتها بعض آرائهم..[٣٠].

لنتحدث الآن عن الوسط فى هذه الطبقة..

وتزداد الصورة تعقيدا إذا أدركنا أن الوسط لم يكن فئة متجانسة.. فهناك متوسطو الموظفين والمثقفين الليبراليين المستنيرين الذين أحسوا بثقل القهر الاستعمارى فتفجر سخطهم على الاحتلال مقالات وقصائد وإضرابات طلابية..

وهناك أيضا الرأسماليون المستنيرون وهم جناح ضعيف كان يجاهد لينمو ويشق طريقا باحثا عن الربح «لنفسه» - أيضا - رافعا شعار «مصر للمصريين» بمعنى أن خيرات مصر يجب أن تكون للرأسماليين المصريين، بل إنهم فى كثير من الأحيان كانوا يقبلون مجرد المشاركة مع الأجانب فى هذه الأرباح..

والحقيقة أن أكثر من عامل قد دفع هذه الفئة إلى اتخاذ موقف المعارضة من الاحتلال. ولقد كانت معارضتها أكثر إيجابية وأكثر عنفا.. لكنها أيضا لم تصل إلى حد الارتباط الوثيق بحركة الجماهير.

.. ولنلق نظرة سريعة على تلك العوامل التى تواجدت ففجرت سخط هذه الفئة..

كانت الأسعار ترتفع باستمرار.. وجاءت سنوات الحرب ليزداد الغلاء بصورة لم يسبق لها مثيل، فبالمقارنة مع أسعار عام ١٩١٤ ارتفعت الأسعار ٢١١٪ عام ١٩١٨، ٣١٢٪ عام ١٩٢٠.

ونقصت نسبة الموظفين المصريين فى الوظائف الكبيرة من ٢٠,٧٪ سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣,١٪ سنة ١٩٢٠، فى حين ارتفع نصيب البريطانيين من ٤٢,٢٪ إلى ٥٩,٣٪ فى نفس المدة»[٣١].

وإذا كان الموظفون يسوؤهم ذلك فقد وجدت الفئة الأخرى ما يسوؤها هى أيضا..

فالأجانب بدأوا يحكمون قبضتهم على مصادر الثروة الحقيقية فقد أنشئت فى الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٠٧ أكثر من ١٦٠ شركة برأس مال قدره ٤٢ مليونا من الجنيهات وتتزايد رؤوس الأموال المستثمرة فتصل إلى ١٠٠,١٥٢,٠٠٠ جنيه[٣٢].

ولست بحاجة إلى أن أقرر هذه الاستثمارات كانت جميعها تقريبا استثمارات أجنبية، وثمة إحصاء يقول أن ٩٢٪ من هذه الأموال كان أجنبيا و ٨٪ فقط أموال محلية.. وكلمة «محلية» هذه ذات مغزى فهى تختلف عن كلمة «مصرية».. وعلى أية حال فإن معظم الـ ٨٪ هذه كان ملكًا لأجانب متمصرين أمثال سوارس وموصيرى ومنشه وسليم وصيدناوى لكن ثمة جزءا ضئيلا من هذه النسبة كان مملوكا لمصريين أصلا كانوا نواة الرأسمالية المصرية.. ونواة هذه الفئة التى نتحدث عنها..[٣٣].

ولعل خير دليل على وجود هذه النواة ونشاطها هو قيامها فى عام ١٩١٧ بتأسيس «لجنة التجارة والصناعة» من بعض المصريين والأجانب المتمصرين وكان من دعاتها الأول طلعت حرب وإسماعيل صدقى.

وكان من أغراض هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع واردها.. وأعدت اللجنة تقريرا جاء فيه «إن مصر فى حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية، وإذا حدثت حرب تؤدى إلى قطع العلاقات التجارية.. وإن الصناعة وعلى الأخص الصناعة الصغيرة متأخرة جدا.. ومن الممكن قيام كثير من الصناعات المصرية ونجاحها»[٣٤].

وقد كان اندلاع الحرب العالمية سببا فى إنعاش الصناعة المصرية.. ومن ثم إنعاش هذه الفئة النامية.. فقد أدى انقطاع المواصلات وازدياد حاجيات المجهود الحربى إلى إجبار سلطات الاحتلال على تشجيع بعض أنواع الصناعة.

وتورد «لجنة التجارة والصناعة» فى تقريرها أن شركة السكر قد زاد إنتاجها إلى ١٠٠ ألف طن عام ١٩١٧ وقامت بتوسيع ورش الأشغال التابعة لها «فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية، وهى من هذه الوجهة تؤدى إلى القطر خدمة جليلة بتكوين صناع وطنيين ماهرين فى جميع الحرف والصناعات.

وظهرت صناعات جديدة مثل صناعة النشا، ورفعت شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية إنتاجها بما يتراوح بين ١٥ و٢٠٪ كما أنشئ مصنع للملابس لمواجهة احتياجات الجيش البريطانى..».

وهكذا ازدهرت الصناعة وازدادت أرباحها زيادة مذهلة.. وازدادت بالتالى غضبة هذه النواة التى تحدثنا عنها، والتى كانت تحلم بهذا السيل من الأموال يتدفق إلى جيوبها هى وليس إلى جيوب الأجانب..

وثمة أسباب أخرى أثارت استياء الشعب كله وعلى الأخص المثقفين الليبراليين.. منها موجة الإرهاب الواسعة التى شنتها سلطات الاحتلال ضد حرية الصحافة وضد حريات المواطنين جميعا..

وتبدأ سلطات الاحتلال بتقييد حرية الصحافة كتمهيد طبيعى لتقييد حرية المواطنين جميعا، وفى مارس ١٩٠٩ أصدرت قرارا بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم وعللت ذلك «بتمادى الجرائد فى التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس».

«ثم أصدرت قانونا بجعل القضايا الصحفية من اختصاص محاكم الجنايات بدلا من محاكم الجنح ذلك أن محاكم الجنايات أحكامها أشد ولأن أحكام محاكم الجنح يمكن استئنافها أما أحكام محكمة الجنايات فهى نهائية لا تقبل طعنا.. إذ لم تكن محكمة النقض قد أنشئت بعد»[٣٥].

وسرعان ما وضعت سلطات الاحتلال هذا القانون موضع التطبيق الفعلى فعطلت جرائد الحزب الوطنى وغيرها من الصحف.

ثم كانت الخطوة الثانية وهى تعديل قانون العقوبات، فبعد حادثة اغتيال بطرس غالى باشا ادعت سلطات الاحتلال أن ثمة نقصا فى القانون فمرتكب الجريمة «شاب ثبت أنه ينتمى لجمعية سرية معينة وأن آخرين اشتركوا معه فى التفكير فى ارتكاب الجريمة، ولكنه انفرد دونهم بالتنفيذ ولم يجد القضاء يومئذ سبيلا إلى معاقبة أولئك الشركاء الذين تبادلوا الرأى مع القاتل ولم يكونوا محرضين له أو شركاء معه فى التنفيذ..

وأضيفت مادة إلى قانون العقوبات هى المادة ٤٧ مكرر وهى مادة شهيرة فى تاريخ التشريع الجنائى المصرى لأنها وضعت فى ظروف سياسية معينة من النشاط السياسى.

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لوزارة الحقانية أن الحكومة أرادت بهذه الإضافة «أن تضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التى يكون العبث بالنفس أو الأموال أو الهيئة الاجتماعية غرضا من أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور»[٣٦].

والحقيقة أن هذه المادة قد لعبت دورا مهما فى تاريخ مصر السياسى فقد أصبحت سيفا مسلطا على كل الجمعيات السياسية التى يثبت أنها تتكون من «شخصين أو أكثر» والتى كثيرا ما يسهل أن تلصق بها تهمة «العبث بالنفس أو الأموال أو الهيئة الاجتماعية».

ولا شك أن لهذه المادة علاقة كبيرة بموضوع هذه الدراسة فقد ظلت ولزمن طويل سبيلا لإرهاب أى تجمع للقوى الاشتراكية.

وليس من قبيل المصادفة ما سنلاحظه فى كتابات الاشتراكيين - وبلا استثناء- فى هذه الفترة.. وهو إعلانهم أن هذه الآراء التى ينشرونها لا تعنى الدعوة لتكون حزب أو جماعة أو ما شابه ذلك.

وعلى أية حال فإن المادة ٤٧ مكرر لم تكن القيد الوحيد، فثمة قيود أخرى على الحريات تضمنها القانون ٢٨ لسنة ١٩١٠ منها ما يجيز للمحاكم.. «فى كل الأحوال التى يمكن أن

يكون من وراء نشر المرافعات فيها خطر على النظام العام بسبب نوع الجريمة، أن تمنع نشر المرافعات كلها أو بعضها وتعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه لأنه إذا كان يجب إطلاق الحرية التامة للدفاع وقت المحاكمة، فإنه يجب أن لا يسمح بأن يصبح استعمال هذه الحرية مصدر خطر على الأمن العام.. والمحاكم تبيح أحيانا إيراد نظريات ثورية فى المرافعات أو شهادة الشهود فى أثناء المحاكمة بناء على أن لها شيئا من العلاقة بالدفاع عن المتهم ولكن يجب أن لا تتحول هذه المرافعات أو الشهادات إلى وسيلة لنشر المبادئ والأفكار الثورية»[٣٧].

وفى سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية والأحكام العرفية وقانون التجمهر الذى يمنع اجتماع أكثر من خمسة أشخاص سواء فى طريق عام أو فى محل عمومى.. وفتحت المعتقلات وبلغت موجة الإرهاب قمتها.

فماذا كان أثر ذلك كله..؟

لقد كانت الجماهير تغلى حقدا ورفضا لهذه القيود.. وللغلاء الشديد وكان استمرار زيادة الموظفين الإنجليز وزيادة سيطرتهم على المناصب الكبرى يزيد الموظفين سخطا، لكن قيود وظيفتهم تعوقهم عن العمل الجدى ضد الاحتلال الأمر الذى دفع شباب الحزب الوطنى وقادته إلى الاعتقاد بأن الوظيفة تتنافى مع الوطنية الحقة..

ولكن السخط كان يتجمع فى نفوس الموظفين، فإذا ما انتفض الشعب فى عام ١٩١٩ سارع الموظفون ليفجروا هم أيضا سخطهم إضرابا واعتصاما ورفضا للتعاون مع المحتلين..

والتحكم الأجنبى فى الاقتصاد يثير غضب النواة الرأسمالية الوليدة. لكنها ضعيفة اقتصاديا وأقصى ما تتمناه أن يسمح لها بالمشاركة فى جنى الأرباح ومع ذلك فهى تظل أيضا تختزن السخط وتخشى من المواجهة حتى يثور الشعب.

لكن هناك جناحا من هذه الطبقة يرفض التهادن ويرفع صوته بالاحتجاج وهو الجناح الممثل للفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. أو كما أسميناه سابقا جناح الوطنية الصادقة.. وهو يضم صغار التجار ومتوسطيهم.. والمثقفين الليبراليين.. وبعض الفئات الدنيا من النواة الرأسمالية وبعض متوسطى الملاك الزراعيين وأصحاب المهن الحرة.. المحامين والأطباء والمعلمين وبعض ضباط الجيش[٣٨].

ولم يتخذ نضال هذه الجناح طريقا واحدا بل اتخذ سبلا مختلفة..

فهناك الطلاب الذين نظموا سلسلة من الإضرابات والاعتصامات العنيفة والذين اصطدموا صداما مباشرا مع قوات الاحتلال..

وقد بدأ الطلاب سلسلة إضراباتهم فى «يناير ١٩٠٦ عندما وضعت وزارة المعارف نظاما لمدرسة الحقوق كان الغرض منه استفزاز شعور الطلبة والتضييق عليهم نتيجة لتظاهرهم بالشعور الوطنى.. ويهدف تقييدهم وكبح جماحهم[٣٩].

واعتصم طلاب جميع المدارس العليا تأييدا لإخوانهم وتكونت لجنة لقيادة الإضراب باسم «اللجنة العامة للمدارس» ثم توالت الإضرابات بعد ذلك فى مناسبات وطنية عديدة: عقب حادثة دنشواى.. وعقب إصدار قانون المطبوعات.. وبدأت تتكرر المصادمات بين الجموع المتظاهرة وقوات البوليس.. إنها «بروفات» ١٩١٩.

وهناك أيضا جماعات الشبان الذين كانت تغلى صدورهم حماسا بكراهية الإنجليز والذين كانوا يؤمنون بضرورة تطهير الوطن منهم.. والذين افتقدوا - رغم حماسهم الشديد ووطنيتهم الدافقة - النظرية الواعية والثقة بالعمل الجماهيرى.. فلم يكن أمامهم من سبيل للعمل ضد الاحتلال سوى الإرهاب السياسى متأثرين بطبيعة الحال بموجة الإرهاب والحركات الفوضوية التى انتشرت فى أوربا فى ذلك الحين.

وتكاثرت الجمعيات السرية التى تهدف إلى الانتقام من المحتلين واغتيال الخونة ويؤكد جورست «أن التحقيق فى حادثة الوردانى قد أظهر أن الجمعيات السرية قد نمت نموا توجب الأسف»[٤٠].

وتبدأ هذه الجمعيات عملها..

ويذكر محمد فريد فى مذكراته سلسلة من هذه الأعمال.

* «سبتمبر ١٩١٢ اطلعت فى جريدة لابورص على خبر من مصر يقول بأنه ضبط بعض المواطنين فى الفيوم بتهمة تشكيل جمعية سرية بقصد استعمال الإرهاب».

* «٩ أبريل ١٩١٥ نشرت الجرائد تلغرافا من مصر بأن شابا مصريا أطلق الرصاص على البرنس حسين الخائن.. والضارب اسمه محمد خليل تاجر من المنصورة وقد حوكم أمام محكمة عسكرية وشنق رحمه الله»..

* «٩ يوليو ١٩١٥ ألقيت قنبلة على البرنس حسين أثناء ذهابه إلى الصلاة ولكنها لم تنفجر وملقيها لم يقبض عليه بل فر من الأسطح بعد أن ألقاها من شباك «أوضة»

استأجرها لهذا الغرض من شهرين.. وهذا العمل يدل على وجود جمعية منظمة للانتقام من الخونة الذين باعوا الوطن للإنجليز..».

* ثم يذكر بعد ذلك بأيام أسماء المتهمين فى حادث القنبلة وهم تسعة أشخاص..

* «٤ سبتمبر ١٩١٥ ضرب شخص اسمه «صالح أفندى عبداللطيف» «إبراهيم باشا فتحى» بسكين فى رقبته قاصدا قتله وذلك على رصيف محطة مصر وبينما كان يقف بين كثيرين من الضباط المسافرين إلى السودان لكنه لم يمت ويظهر من الجرائد المصرية أن المعتدى قال أنه كان يريد قتله، وأن هناك اتفاقا على قتل كل الوزراء..

هذا المعتدى عمره ٣٥ سنة وهو صراف فى المالية.. الجناية سياسية محضة وتدل على أن الأفكار الإرهابية تسربت من الشبان المتهمين بالتهور إلى من هم أكبر منهم سنا.. وتدل على أن التذمر والفكرة الثورية عمت أو ستعم قريبا جميع طبقات الأمة رغما من الشدة التى تستعملها الحكومة فى حبس كل من تشم منه رائحة الميل إلى هذه الأعمال».

وارتعد الموظفون البريطانيون.. وعملاء البريطانيين خوفا من هذه الموجة الإرهابية وتعمد سلطات الاحتلال إلى تعديل المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات لأن النص السابق كما يقول جورست فى تقريره «لم يكن يعاقب على التهديد إلا إذا كان بقصد سلب المال.. وكان مجرد التهديد ولو - بالكتابة- غير معاقب عليه مهما بلغت شدته فكان لا بد من سد هذا النقص نظرا إلى تكاثر رسائل التهديد.. وواضح أن ذوى الأمزجة العصبية الذين يتلقون يوميا رسائل تتهددهم بالقتل قد يستولى عليهم الرعب من جراء ذلك ويحتمل أن يتحولوا عن القيام بواجباتهم إذا كانوا من موظفى الحكومة..»[٤١].

وإذا كان هذا هو رأى جورست وهو المسئول الأول فى سلطات الاحتلال فإن رد الفعل كان عنيفا جدا فى الأوساط المالية الأجنبية..

«إن لجنة غرفة التجارة البريطانية فى مصر تنظر بقلق وانشغال بال إلى حاسات القلق وعدم الأمن التجارى فى مصر، لأن ذلك يؤثر فى مصالح البلاد التجارية كثيرا..

وترى الغرفة أن هذه الحالة ناتجة بالأكثر من أفعال المحرضين الوطنيين فتلح - مع مراعاة واجب الاحترام- على حكومة جلالة الملك فى اتخاذ التدابير المبطلة لهذا التحريض ورد السكينة اللازمة لرواج التجارة ولخير مصر عموما»[٤٢].

لكن موجة الإرهاب هذه بالرغم من استفحالها لم تحقق مكسبا حقيقيا للأمة بل إن الأعمال الإرهابية كانت على الدوام وسيلة لتعلل سلطات الاحتلال بفرض مزيد من القيود..

وهكذا لم تستطع الحركات الإرهابية بالرغم من عطف الحزب الوطنى عليها أن تؤثر فى الاتجاهات العريضة للجماهير ولا فى أفكارها..

وإذا كانت سلطات الاحتلال قد نجحت فى إسكات مناورات الخديو عباس حلمى ثم نجحت فى خلعه، ونجحت فى إرهاب كبار الملاك وإقناعهم بأن الموقف الأفضل هو السكوت، ثم أرهبت بسيف الحماية وقوانين الطوارئ قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى.. فإن ثمة قطاعا من هذه الطبقة كان مصمما على النضال.

ويصمد المثقفون الوطنيون الذين يمثلون فى ذلك الحين الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى.. والحقيقة أن الذين صمدوا بعد انهيار الخديو وبعد حادثة فاشودة كانوا قليلين جدا وكانت الصورة بالغة القتامة.. أو هكذا خيل لمصطفى كامل وهو يحاول أن يصور الموقف لصديقه ورفيق نضاله محمد فريد.

«أخى العزيز فريد.. وصلنى خطابك الكريم وإنه لا يسعنى إلا أن أشكر ودك الصادق النادر المثال فى مصر فهو تعزيتى عن هموم بلادى، وتسليتى عن قعود بنى وطنى عن إجابة ندائى والاجتماع حول راية الوطن لإنقاذه وإسعاده..

.. وإنه يحزننى حقا أن أرى الفرص مناسبة لخدمة الوطن ولا أجد غيرك فى المصريين نصيرا يساعدنى على ذلك، فتجدنى إن تكلمت أو دعوت أتكلم كئيبا آسفًا وأدعو وأنا عارف بأنه ليس فى مصر من يساعدنى على القيام بالواجب وإكرام الضيف إن وافى.

أخى.. سأسافر إلى برلين بالرغم من شدة كدرى من عدم وجود إرادة مشتركة بين من يريدون أو يدعون خدمة الوطن وعدم وجود خطة ثابتة يجرى الكل عليها.. وما على إلا الامتثال لإرادة الخالق جل شأنه الذى كأنه أراد أن أكون الوحيد فى خطتى، الفرد المطالب بالاستقلال»[٤٣].

هذه الرسالة غنية عن أى تعليق وهى توضح كيف تسارع الذوات والاقطاعيون وكبار الموظفين وأبناء الطبقة الوسطى إلى التسليم للاحتلال بعد أن فقدوا الثقة فى فرنسا.. والأمر ليس بحاجة إلى تفسير فهم جميعا يسقطون جماهير الشعب من حسابهم، بعضهم يقف منها موقف المستغل والبعض الآخر يحتقرها ولا يثق فيها.. فإذا ما انهار الحليف الأجنبى انهار كل شىء..

لكن لماذا صمد مصطفى..؟

لأنه كان الوحيد الذى ارتبط بالجماهير والذى بادلته الجماهير حبا بحب، والذى منحته تأييدها وثقتها ومساندتها واستقبلته فى الإسكندرية استقبال الفاتحين فزاره فى اليوم الأول لوصوله أكثر من ثلاثمائة شخص..

وعند مغادرته الإسكندرية كان فى وداعه فى المحطة «نحو ثمانية آلاف نفس وفى مقدمتهم رائدو الوطنية وحماتها وفوق رؤوسهم الأعلام وقدموا له نيشانًا من الفضة رسم على أحد وجهيه صورة النخيل المصرى ومسلة الثغر وكتب على الوجه الآخر هذه الجملة «برهان الإخلاص من أهالى الإسكندرية للوطنى الغيور مصطفى كامل»[٤٤].

ولقد كان مصطفى كامل يستحق كل هذا التأييد فهو وطنى دافق الوطنية، يحب مصر حبا ملك عليه كل وجدانه، ولقد أثر إخلاصه المتفانى فى الجماهير التى تعلقت به.. وكان لا بد لهذا التعلق من جانب الجماهير أن يترك أثره أيضا على شخص الزعيم.

لكننا يتعين علينا ألا نبالغ فى دور هذه الجماهير.. فقد كانت الحركة الجماهيرية عموما ضعيفة تفتقر إلى التنظيم وإلى الثقة بنفسها.. وكانت أيضا وهذا هو المهم ذات نوعية خاصة فقد تركزت أساسا فى جماهير الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة فى المدن وهى ذات طاقة ثورية محدودة وخاصة فى ظل ظروف يسودها بطش الاحتلال.. وفى ظل انتكاسة الثورة العرابية تلك الانتكاسة التى كانت لا تزال تلقى ظلالا من الشك على جدوى حركة الجماهير..

وقد تردد مصطفى كثيرا فى تكوين حزب بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة، ولفترة طويلة ظل الحزب الوطنى مجرد لافتة تضم جماعة من الوطنيين غير المنظمين، ولم يعلن مصطفى تكوين حزبه إلا فى ١٩٠٧ وكنتيجة لإعلان حزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية. هنا وهنا فقط أرسل مصطفى إلى فريد يقول:

«إن ظهور حزب الأمة من أولئك الذين خبرنا نفسيتهم وميلهم إلى مسايرة المحتلين وأن ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد على تأليف حزب باسم الإصلاح لخدمة سياسة السراى هذان الأمران يحتمان علينا كل التحتيم أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم منا فى مظهره الحقيقى، حتى يعلم العالم كافة أن للوطن المصرى حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور»[٤٥].

وهكذا وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ احتشد فى مسرح زيزينيا بالإسكندرية ٦٠٠ شخص يمثلون الكتلة الجماهيرية لهذا الحزب. وارتفعت هتافاتهم عالية «لتحيى مصر».

واعتلى مصطفى كامل المنصة ليصب فى آذان مصر كلها أنغاما من الحماس الدافق والوطنية الصادقة «بلادى. لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك دمى ونفسى لك عقلى ولسانى، لك لبى وجنانى، فأنت أنت الحياة ولا حياة إلا بك يا مصر».

ويحدد مصطفى فى خطابه أهداف حزبه..

«إننا لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحدا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا كونوا أسعد حظا منا، وليبارك الله فيكم ويجعل النصر على أيديكم ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية والأهلية والاستقلال المقدس».

ويتحدث عن التعليم: «نقول للأمة خذى من العلم أوفر قسط وتسلحى بأسلحته واملئى وادى النيل من نوره، وردى إلى الفقير حقه ونصيبه من المنهل العذب، ما فائدة الأموال التى تجمع والخزينة التى تملأ بالذهب الوهاج إذا كانت الأسوار قائمة بين الفقراء والعلم..».

وتحدث عن الدستور فقال «إن إعطاء المصريين مجلسا نيابيا حقيقيا لا صورة يراد بها السخرية.. وذر الرماد فى العيون، هو تجريد للاحتلال من كل سلطة.

المصريون يطلبون اتباع المبادئ الوطنية وتعميم التعليم وإقامة الدستور مقام الظلم والاعتساف وينادون بأنهم لا يرضون بحكومة الرجل الفرد سواء كان مصريا أو أجنبيا..».

وتحدث بعد ذلك عن موقف الحزب من تركيا فقال: «رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الإنجليز من مصر لنعطيها لتركيا فما هذه التهمة إلا تصريح بأن معرفتنا لحقوق الأمم وواجباتها لم ترشحنا إلا أن نكون عبيدا أرقاء.

فليعلم أعداء مصر أننا نطلب لها الاستقلال ونطلب لها ذلك الاستقلال بأعلى أصواتنا وعلى مسمع من أمم الأرض كلها، وأننا إذا أخلصنا الود لأمة أو لدولة فإنما نعمل كغيرنا ونتبع ناموس الطبيعة بأن من اتفقت مصالحهم يتجمعون ويتناصرون.

إننا نعلن للملأ كله أن الحزب الوطنى مستقل عن كل الدول والحكومات والملوك والأمراء».. وتحدث عن الفلاح فقال:

«الفلاح الذى قضى القرون من السنين وهو معتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له، فأسمى عمل نقوم به هو إنهاض ذلك الفلاح العزيز وإعلاء مكانته فهو ممثل النشاط

المصرى ومصدر كل خير ونعيم، فليحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح ألقى أثقال القرون الماضية وصار رجلا حرا بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين فى سبيل حريته وسعادته..».

ولست أعتقد أننى بحاجة إلى أن أتحدث عن مدى التقدم الذى أحرزه العمل الوطنى بإعلان برنامج كهذا.. فهو يختلف اختلافا كيفيا عن برامج الأحزاب الأخرى.. وهو يمثل نقطة انطلاق جديدة للنضال الوطنى بأسره.

لكنه مع ذلك لم يحدد أهدافا واضحة تمثل مطالب الجماهير.. وحديثه عن النهوض بالفلاح يتناول آمالا غامضة بلا معالم محددة.

على أن إعلان الحزب الوطنى كان علامة مهمة.. كان فيصلا بين الوطنية الصادقة وبين العمالة أو التهاون أو المناورة.. أو التقرب من سلطات الاحتلال.

كما أن الحزب الوطنى قد لعب دورا مهما فى كشف العناصر الضارة فى حقل العمل السياسى وشن حملات قاسية على خصومه السياسيين كاشفا أمام الجماهير سياستهم المتهادنة أو العميلة.

ولنتأمل هذه العبارات التى هاجم بها الشيخ جاويش جريدة المقطم.. تحت عنوان:

«لا كرامة لمأجور.. ليخرس المقطم».. «ما بال أولئك الغرباء -عن جميع الأوطان- كلما رفع وطنى صميم صوته فى شأن من شئون وطنه صاحوا بأنكر صوت ناقمين..؟ وما حكوه طاعنين؟ وسخروا منه حاقدين؟ عرفت الأمة هؤلاء الأعداء الذين لا يهنأ لهم عيش إلا إذا ضاع لها حق.

وعرفت صحيفتهم الصفراء بوقا للاحتلال يصوت فيها فتردد صداه وآلة يديرها فتستدير.. ألا ليخرس المقطم فإنه أحقر عند الأمة من أن تلقى له بالا أو تقيم لحماقته وتضليله وزنا»[٤٦].

ويشدد اللواء هجومه على حزب الأمة.. و«الجريدة» قائلا: «إن سياسة الجريدة تدلنا على أنها أشد الجرائد تعلقا بالاحتلال وحسبنا قدحها فيمن استنكروا الاحتفال باللورد كرومر، أعدى أعداء المصريين والطاعن على الإسلام والمسلمين»[٤٧].

ثم توجه «العلم» هجومها الساحق إلى لطفى السيد أيضا فتناديه..

«أى عدو بلاده.. مكانك مكانك أيها الجبان فما لك بميادين تميتك صورتها وتصعقك ذكراها.. فخير لك أن تحفر الأرض بأظافرك، وأن تتردى فيها ثم ارطم رأسك بالحجارة حتى يخرج من دماغك ذلك المخ الذى كان سبب شقائك وأصل بلائك»[٤٨].

حتى الخديو لم يسلم من هجماتهم عندما باع نفسه للإنجليز..

وردا على تصريح أدلى به الخديو لجريدة الديلى تلجراف أيد فيه الاحتلال الإنجليزى، قالت جريدة «ليتندار» جريدة الحزب الناطقة بالفرنسية:

«إننا نصرح جهارا بأن الخديو حر فى تفكيره ولكن لا نقبل أن نكون مقيدين بهذا الكلام، إن مصر لا يمكن أن تحكم بواسطة الخديو فقط أو بواسطة المعتمد البريطانى أو بهما معا.. يجب أن تحكم مصر بمعرفة أبنائها.. لقد تكلم الخديو عن الازدهار المادى ولم يقل كلمة واحدة عن الازدهار الأدبى، ذلك لأنه لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة إرادة الشعب المتمتع بكامل حقوقه»(٤٩).

كما أن الحزب قد نجح بفضل علاقاته الخارجية وبفضل ارتباطاته بجماعات المثقفين المصريين الذين كانوا يتلقون العلم بالخارج.. فى أن يربط بين القضية المصرية وبين الحركة العالمية المناهضة للاستعمار والحرب.. وفى كثير من مؤتمرات السلام والمؤتمرات المناهضة للاستعمار، وفى عصبة الشعوب المظلومة، ومؤتمر الأجناس المضطهدة ارتفع صوت أعضاء الحزب مطالبا بالاستقلال لمصر والجلاء التام عنها.. ومعلنا تضامن الأمة المصرية مع كل الشعوب والأجناس المضطهدة..

كما أن الحزب قد نجح فى أن يقدم لأول مرة فى تاريخ مصر نموذجا للعمل الحزبى السياسى الذى يعمل بوعى لكسب الجماهير وتنظيمها والوصول إليها من خلال احتياجاتها اليومية والملحة.

وهناك أمثلة عديدة..

وضع الحزب صيغة موحدة للمطالبة بالدستور.. وطبع منها عشرات الآلاف من النسخ ودعا الشعب إلى توقيعها وإرسالها إليه ليقدمها إلى الخديو وذلك فى محاولة لإظهار مدى تأثير الحزب على حركة الجماهير وارتفع عدد التوقيعات إلى رقم مذهل ٦١،٠٠٠ توقيع.

كما أظهرت قيادة الحزب فهما عميقا لأهمية العمل الجماهيرى . فقررت الاستفادة من المعركة الانتخابية التى جرت فى ديسمبر١٩١٣ لانتخاب الجمعية التشريعية.. ويكتب محمد فريد فى مذكراته: «جميع الاجتماعات الانتخابية التى حصلت بالقاهرة وبعض جهات الأرياف كان الصوت العالى فيها لرجال الحزب الوطنى فالحركة فى الحقيقة من أعمال الحزب وإن كانت الظروف السياسية منعت اللجنة الإدارية من الظهور فيها»(٥٠).

وكانت هناك أيضا فكرة التعاون.. التى اهتم بها الحزب اهتماما كبيرا كوسيلة لحل المشاكل اليومية للجماهير والارتباط بها.

وهناك أيضا مدارس الشعب وهى مدارس ليلية كان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجانا، وقد تطوع شباب الحزب للتدريس فيها وفقا لبرنامج أعده الحزب يتضمن المواد التالية: القراءة والكتابة ودروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات الصحية- القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية- الحساب- الشئون الاجتماعية - تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى- جغرافية وآداب.. وقد افتتح الحزب أربع مدارس فى أقسام بولاق وشبرا والعباسية والخليفة، وكان محمد فريد يقوم بنفسه بالتدريس فيها(٥١).

ثم إن الحزب قد اهتم اهتماما كبيرا بالطبقة العاملة.. والحقيقة أن هذا الاتجاه لم يصبح ملحوظا إلا بعد أن تولى فريد قيادة الحزب..

ويكتب فريد سلسلة من المقالات دفاعا عن حقوق العمال معلنا أنه:

«لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين تحدد سنهم ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل فنجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة..»(٥٢).

وعندما أضرب عمال الترام ساندتهم جريدة اللواء معلنة «إن المتأمل فى المطالب التى عرضها هؤلاء العمال يعرف مبلغ عدلها وصوابها فإنهم لم يفتتنوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل وإنما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وألاَّ يضاموا ولا يرهقوا، وأن يكون الأجر على قدر العمل، وللعمل وقت محدود، وهذه الروح التى سرت فى أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعى»(٥٣).

كذلك كوَّن الحزب نقابة الصنائع اليدوية وهى أكبر تنظيم عمالى شهدته مصر حتى ذلك الحين.

والحقيقة أن فريد باتجاهه هذا نحو العمال والتشكيلات النقابية كان متأثرا ببعض القادة العماليين الأوربيين وخاصة الزعيم العمالى كيرهاردى أحد مؤسسى حزب العمال الإنجليزى ويتضح هذا التأثير من كلمات فريد نفسه..

«نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها ولقد أصبح حزب العمال فى إنجلترا من الأحزاب مسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالى مثل كير هاردى وإخوانه»(٥٤).

وفوق كل ذلك فإن قادة وكوادر الحزب الوطنى قد قدموا للحركة النضالية المصرية نماذج رائعة من الإباء الثورى.. والتعالى على مغريات المحتلين والتضحية بالذات فى سبيل الوطن.. مسلحين الجماهير بطاقات كبيرة من النضال وبالقدرة على رفض أساليب الجماعات والأحزاب الأخرى المتهادنة.

ولنتأمل هذا الحديث الذى دار بين مصطفى كامل وبين «السير كامبل بانرمان» رئيس وزراء بريطانيا..

فبعد محاورة طويلة سأله بانرمان «هل تقبل تكوين نظارة بمعرفتك؟»

ولنتأمل جواب مصطفى كامل «إن وطنيتى تفرض على رفض كل مركز فى الحكومة طالما ظل الاحتلال فى البلاد»(٥٥).

وكذلك فريد.. يعرض عليه المحتلون الوزارة ملوحين له بضعف مركزه المالى وباستعدادهم لتسوية كل مشاكله المالية فيقول لمندوبهم «إن ضياع ثروتى لا يؤثر فى مبادئى وإننى أرفض أى مركز فى الحكومة مادام الإنجليز فى مصر .

وعندما يلح عليه الرجل يصمم فريد معلنا «إننى سأصر على الرفض حتى مماتى»(٥٦).

ولما حكم عليه بالسجن زاره فى سجن الاستئناف الدكتور عثمان غالب موفدا من قبل الخديو ليخبره أن الخديو مستعد للعفو عنه إذا قدم طلبا بذلك.. فرد عليه فريد «أنا لا أطلب العفو ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه.. وإذا صدر العفو فلن أقبله»(٥٧).

وهكذا كان الحزب الوطنى- فى كثير من الأحيان- مدرسة للتطرف الوطنى الذى يجابه سياسة المهادنة والملاينة والضعف وموالاة الإنجليز..

لكن كل ذلك لم يتح للحزب أن يقود جماهير الشعب، فقد كانت حماسته حماسة البرجوازية الصغيرة التى تتوهج عاليا ثم سرعان ما تنطفئ.. الأمر الذى لم يمكنه من أن يقدم الصياغة الفكرية الملائمة التى تعبر عن آمال الجماهير.. وأن يحشد هذه الجماهير بصورة فعالة دفاعا عن المبادئ التى صاغها.

ومنذ البداية كأن مصطفى كامل يدعو إلى انتهاج خطة معتدلة.. والحقيقة أن دعوة مصطفى للاعتدال كانت خطة متكاملة تعبر عن إيمان محدود بطاقات الجماهير وقدراتها، وعن خوف شديد من حركتها الواسعة، وباختصار لقد كانت ظلال فشل ثورة عرابى تشوب فكره ومواقفه..

وعندما أتحدث عن الاعتدال فإننى أعنى أن مصطفى كامل قد تعمد - عن وعى- الابتعاد عن الأساليب الثورية فى الكفاح مكتفيا بالاعتماد على الكتابة والخطابة والتشهير بالاحتلال محليا وعالميا..

وحتى عندما التفت حوله جموع الإسكندرية لتمنحه دفئها أرسل إلى أهالى الإسكندرية رسالة شكر جاء فيها:

«وقد برهنتم فى هذه المظاهرة المعدودة على أنكم ألد أعداء الدخلاء فحاربوهم بأقلامكم وألسنتكم حتى تتبدد طغمتهم»[٥٨].

وفى مرة ثانية وجه مصطفى كامل حديثه للجماهير قائلا:

«الغيرة التى تستعمل فى غير موضعها تكون دواما أضر من البلادة والخمول فلذا أناديكم مناداة محب لبلاده أن تنفوا باعتدالكم وسكونكم تهمة من يرمونكم بحب الهياج والاضطراب، ومثل مصر مثل مريض قارب على الشفاء ينصح له الطبيب بزيادة التحفظ وعدم التعرض للهواء لئلا ينتكس بالعلة فتعود عليه بويل أشد من ويلها الأول»[٥٩].

وفى عام ١٨٩٦ نشرت إحدى الصحف النمساوية حديثا لمصطفى كامل جاء فيه:

«ولما كانت الأمة المصرية متألة ولها حقوق الخلاص من النير الإنجليزى فترى للوصول إلى غرضها سبيلين.. سبيل الثورة.. والسبيل السلمى..

فأما سبيل الثورة فنحن لا نريده، لأننا قبل كل شىء قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ونبغض المذابح والجرائم. ومن جهة أخرى فإن لأوروبا عندنا مصالح تضر بها الثورة لذلك أعرضنا عن سبيل الثورة الذى نكرهه بفطرتنا واخترنا السبيل السلمى»[٦٠].

ويدلى مصطفى بحديث آخر لمراسل نيويورك هيرالد يقول فيه:

«لقد قمنا نلفت أنظار أوروبا إلينا بالقلم واللسان، ولسنا بغير القلم واللسان نريد أن نخاطب أوروبا ونستفزها للنظر فى مصلحة بلادنا..»[٦١].

وثمة مواقف أخرى كثيرة تحمل نفس المضمون.. لكن أهم ما لفت نظرى موقف ذو أهمية خاصة فى اعتقادى.. فهو يعبر عن موقف مصطفى كامل من قوة مهمة فى المجتمع وهى ضباط الجيش.. فقد كان أخوه - على فهمى كامل- ضابطا بالفرقة المصرية فى سواكن وعندما قدم مصطفى عريضته الشهيرة إلى البرلمان الفرنسى بلغ حماس ضباط الجيش المصرى فى سواكن ذروته فكتبوا لمصطفى رسالة زاخرة بالشجاعة والوطنية والإقدام:

«إلى الشهم الغيور الوطنى المصرى مصطفى كامل أفندى أيده الله..

السلام عليكم.. إن الذين يخاطبونك يجدون أنفسهم أمام وطنيتك النادرة وتفانيك فى حب مصر المقدسة صغارا، لأن قلمك الحق أمضى من سيوفنا، وحججك القوية أفعل من رصاصنا فإن قصرنا فى شكرك فلنا من عملنا أكبر عذر وفى عفوك أعظم أمل.

إننا نشكرك أيها السيد المبجل شكر المصرى الصميم لأخيه الحميم فاقبل شكرنا واعلم أن أرواحنا طوع إشارتك فى خدمة بلادنا العزيزة».

ثم ٣١ توقيعا..

فماذا كان رد مصطفى كامل؟

«من الحكمة ألا نمكِّن العدو من رقابنا.. وإنى لا أود أن يدخل الضباط فى حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لأن هذا يضر بالمسألة المصرية ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر، وغير ذلك مما لا يخفى عليكم»[٦٢].

ولم تكن هذه هى الوقفة الوحيدة الشجاعة لضباط الجيش مصطفى ودعوته بل لقد أعلنوا فى مرة أخرى استعدادهم للعمل رهن إشارته..

ولنستمع إلى على فهمى وهو يروى بنفسه قصة وقفة أخرى شجاعة لضباط الجيش بعد أن لفقت له تهمة باطلة وحكم عليه مجلس عسكرى بتجريده من رتبته وسجنه..

«وقد استقبلنى الضباط المصريون متأثرين لما لقيت من هذا الظلم، بل لقونى غاضبين صاخبين لما أصابنى من اعتداء وافتراء ورأيت منهم حركة هى التى كنت أنتظر أن أراها منهم.. وتقدم إلى أحدهم وهو الشهم المرحوم شفيق بك الحضرى وقال:

يا أخانا المظلوم.. إننا نعتقد أن رئاسة الجيش المصرى قد مثلت اليوم رواية من أشنع وأفظع الروايات.. إذ ظلموا ضابطا مصريا بريئا وتحاملوا زورا وعدوانا على رجل ذنبه أنه أخو مصطفى كامل، فمرنا فإنا طوع إشارتك..

فلم يسعنى إلا أن شكرت لهم عنايتهم بشأنى وأشرت عليهم باستعمال الحكمة والروية حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا»[٦٣].

كذلك فإن الحزب كانت تمزقه خلافات فكرية عنيفة.. فهناك اتجاه يمثله الشيخ عبد العزيز جاويش وهو ما يمكن تسميته باتجاه «الجامعة الإسلامية» وهو اتجاه ينادى بحق الأمة المصرية فى الحرية والدستور والجلاء فى ظل وحدة العالم الإسلامى ممثلا فى الدولة العثمانية التى «يتعين الحفاظ على وحدتها ومقاومة تمزيقها فإن فى تمزقها ضياع الوطن كله..»[٦٤].

والحقيقة أن اتجاه الشيخ جاويش الذى كان مسئولاً لفترة من الوقت عن أهم أجهزة الحزب وهى جريدة اللواء قد أوقع الحزب فى حيرة شديدة.. فإذا كانت الدعوة الإسلامية ترضى البعض فإنها توقع المطالبين بالحرية والاستقلال والديمقراطية فى حيرة.. إذ كيف يمكن تحقيق كل ذلك فى ظل الوحدة مع الدولة العثمانية وبكل ما تحمله سلطة هذه الدولة من جبروت وتسلط وقهر؟

ويعلق «جمال أحمد» على هذا الاتجاه قائلاً: «إنه قد أكسب الحزب بعض الجماهيرية التى مكنته فى بعض الوقت من أن يملأ شوارع القاهرة بمظاهرات صاخبة لكنه – وفى نفس الوقت– قد أفقده تأييد عناصر كثيرة»[٦٥].

أما الاتجاه الآخر فهو اتجاه محمد فريد الذى قاوم آراء الشيخ جاويش قائلا: «إن حبه للدولة العثمانية أدى إلى نسيان مصر ومصالحها، فأصبحوا يقولون إن مصر للمسلمين لا للمصريين وقد وصلت الحالة بالشيخ جاويش إلى أن ينصحنى بعدم حمل الدبوس الذى عملناه فى جنيف والمكتوب عليه «مصر للمصريين» والذى قررنا أن يكون شعار المصريين المخلصين وقال: إن منظره فى صدرى وصدر إخوانى يغيظ العثمانيين كما يغيظهم محافظتى على قومية مصر»[٦٦].

ويمضى محمد فريد متحدثا فى مذكراته عن معارضته لآراء جاويش قائلا: «إن جاويش لم يزل يحارب فكرة الوطنية فى الإسلام وقد قال أخيرا فى برلين لأحمد بك أن يقلع عن فكرة الوطنية أو الجنسية المصرية قائلا: إنه لا وطنية فى الإسلام»[٦٧].

ولم يكن هذا المظهر السلبى الوحيد فى الحزب.. لكن سياسة عدم التعاون مع الاحتلال تطرفت إلى شعار يمنع الوطنيين من قبول الوظيفة فى ظل الاحتلال.. ولم يبق أمام الكثيرين من مثقفى الحزب سوى الهجرة إلى الخارج..

ثم ارتكب قادة الحزب الخطأ القاتل فهاجروا هم أيضا تاركين شعبا أحبهم وأعجب بهم، والتف حولهم، ومنحهم من التأييد ما لم يمنحه لحزب سياسى آخر..

وفى البداية هاجر جاويش وبعدها بشهر واحد تبعه فريد.. ثم الكثيرون: عبد الملك حمزة، إسماعيل كامل، عوض البحراوى، الدكتور أحمد طاهر وعشرات غيرهم..

وهكذا وبالتدريج انتقل مركز الكفاح من وسط الجماهير، من مدارس الشعب الليلية وجمعيات التعاون ونادى طلبة المدارس العليا ونقابة الصنائع اليدوية وشوارع القاهرة وغيرها من المدن، إلى الآستانة ودول أوروبا، وكان طبيعيا أن تتبعثر جهودهم وأن تسودهم وهم فى المنفى وفى عزلة عن العمل اليومى المنظم وسط جماهير الشعب روح الفرقة والخلافات الشخصية والمؤامرات والمناورات الصغيرة.

والحقيقة أننى فكرت فى هذه الهجرة الجماعية التى اندفع إليها هؤلاء القادة وأكثر ما حيرنى هى هجرة فريد وهو زعيم واع ومخلص يترك كل شىء هربا من قضية حكم عليه فيها «بالحبس لمدة سنة»..

وأيا كانت الدوافع، وأيا كانت المبررات فهى فى اعتقادى خطأ فادح هدم كيان الحزب وأفقده قدرته على التأثير فى الجموع التى كانت تغلى غضبا..

وكان طبيعيا أن تتبدد قوى هذا الحزب بعد أن تركها القادة مبتعدين بأنفسهم عن بطش سلطان الاحتلال.. وكان طبيعيا أن يرسم المحتلون سياسة تهدف إلى «إبعاد» القيادة إلى الخارج وضرب القاعدة فى الداخل..

وتتوالى الأحداث سريعاً وفى أغسطس ١٩١٥ تنشر الأهرام خطابا مفتوحا من محمود بك فهمى سكرتير الحزب يعلن تبرأه من الحزب..

كذلك تنعكس هذه الأحداث على تفكير محمد فريد وهو فى عزلته القاسية بعيدا عن شعبه وعن وطنه وعن جماهيره.. وبعد أن شهد كيان حزبه وهو يتهدم، فيكتب فى مذكراته معبرا عن يأس لا حدود له «اتضح لى من كثرة اتصالاتى ومساعى أنه لا أمل من جهة فى قيام الجامعة الإسلامية باسم الدين، ومن جهة لا أمل فى أن ألمانيا تساعدنا ضد الترك لأنهم محتاجون إليهم لا يريدون أن يغضبوهم فى شىء.. **ونحن فى مثل هذه الظروف نفضل بقاء الإنجليز والاتفاق معهم على أخذ الدستور ولو تدريجيا**»[٦٨].

وكان طبيعيا بعد كل ذلك أن تجرى أحداث ثورة ١٩١٩ بعيدا عن الحزب وحتى بعيدا عن خيالات قادته.. وكان طبيعيا أن يكتب فريد فى مذكراته معلقا على أحداث هذه الثورة فيقول: «من الأمور التى كانت غير منتظرة، ما حصل بمصر فى شهرى مارس وأبريل من هذه السنة وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها واتخذ فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام..».

وهكذا.. ورويدا رويدا أدركت الجماهير أن آمالها ليست حبيسة إرادة ولا شعارات المثقفين ولا الفئات الوسطى وأن ثمة قوة أخرى أكثر قدرة على الصدام وأكثر قدرة على الصمود وأكثر قدرة على المجابهة.

الهوامش

(١) محمد صبيح- مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية- ص٢٠٥

(٢) زكى فهمى- صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر- الجزء الأول.

(٣) GABRIEL BAER - A HISTORY OF GANDOWNERXHIP IN MODERN EGYPT - P.56

(٤) IBID - P24

(٥) EDI. LA VORTUNE IMMOBILIERE DE L,EGYPTE ET SA DETTE HYPOTHE- CAIRE, PARIS. 1907.P. 108

(٦) باير- المرجع السابق- ص٢٢٤

(٧) صبرى أبو المجد- مقال بالهلال عدد ديسمبر ١٩٦٤

(٨) روشتين- دمار مصر.. ترجمة على شكرى. حاشية ص٤٤٩.

(٩) صبحى وحيدة- فى أصول المسألة المصرية- الطبعة الثانية ص٢٣٤- (وهذه الاحصائية لا تشتمل الدين ولا رأس مال شركة قناة السويس).

(١٠) A.E. CROUCHLY - THE INVESTMENT OF FOREIGN CAPITAL IN EGYP- TIAN COMPANIES AND PUBLIC DEBT. (NEW YORK - 1977) P. 105

(١١) Roger Owen - Lord Crommer and the development of Egyptian industry 1882- 1907 - Middle Eeastern Studies - July 1966 - p.283.

(١٢) Roger Owen - The Middle East and the world Economy - (London- 1981) p.214.

(١٣) Charles Issawi - The Economic History of the Middle East - 1800- 1919 (CHICA- GO 1966) - p.453.

(١٤) صبرى أبو المجد - الهلال - ديسمبر ١٩٦٤

(١٥) رشدى صالح - كرومر فى مصر - ص٩٥.

(١٦) راجع نص محضر الجمعية العمومية فى منتخبات جريدة المؤيد عن عام ١٨٩٠ ص٩٠ وما بعدها.

(١٧) المؤيد - ١ - ١١ - ١٩٠٨.

(١٨) جورست - تقريره عن عام ١٩١٠ صفحة «ز».

(١٩) كتشنر - تقرير ١٩١٣ - ص٩

(٢٠) القائمة الكاملة منشورة فى د. حسين فوزى النجار - أحمد لطفى السيد - حاشية ص ١٣٥.

(٢١) J.A AHMED- The INTELLECTUAL ORGINS OF EGYPTIAN NATIONALISM - P.69.

(٢٢) المرجع السابق - ص٨٩.

(٢٣) جمال أحمد – المرجع السابق – ص٨١.
(٢٤) أحمد رشاد – مصطفى كامل حياته وكفاحه – ص٢٥٢.
(٢٥) مقالات قصر الدوبارة – وهو كتيب يضم ما نشرته جريدة المؤيد من مقالات عن اللورد كرومر وسياسته – ص٢٩.
(٢٦) المرجع السابق – ص٩.
(٢٧) المرجع السابق – ص٢.
(٢٨) العلم – ٢٥ مارس ١٩٠٩.
(٢٩) محمد صبيح – المرجع السابق – ص٣٧١.
(٣٠) لمزيد من التفاصيل راجع – رفعت السعيد – تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر – ص٢٧٨ وما بعدها.
(٣١) فوزى جرجس – دراسات فى تاريخ مصر السياسى – الطبعة الأولى (١٩٥٨) ص١٢٩.
(٣٢) المرجع السابق – ٩٤.
(٣٣) المرجع السابق – ص٩٦.
(٣٤) المرجع السابق – ص١٣١.
(٣٥) أحمد بهاء الدين – أيام لها تاريخ– ص٦٩
(٣٦) محمد عبد الله عنان– تاريخ المؤامرات السياسية– دار الهلال– (١٩٢٨) ص٣٥.
(٣٧) غورست– تقرير عام ١٩١٠– ص٨١.
(٣٨) يلاحظ أن قائمة الوطنيين المعتقلين عقب إعلان الحماية كانت تضم عددا من الضباط من بينهم اليوزباشى حافظ محمود قبودان واليوزباشى أحمد حمودة.
(٣٩) عبد الرحمن الرافعى– مذكراتى– دار الهلال (١٩٥٢) – ص١١
(٤٠) جورست– تقرير عام ١٩١٠– ص٨١
(٤١) جورست – تقرير عام ١٩١٠– ص٨٣.
(٤٢) المرجع السابق –ص٣.
(٤٣) عبد الرحمن الرافعى– مصطفى كامل– ص١٢٤.
(٤٤) على فهمى كامل– سيرة مصطفى كامل– جـ١– ص٣٨٨.
(٤٥) أنور الجندى– عبد العزيز جاويش– ص٢٧.
(٤٦) المرجع السابق– ص١٠٥.
(٤٧) اللواء– ١٧/ ١١/ ١٩٠٧
(٤٨) العلم – ٣١/ ١٠/ ١٩١١.
(٤٩) ليتندار – ٢٦/ ٥/ ١٩٠٧.
(٥٠) عبد الرحمن الرافعى– محمد فريد– ص٣١٨.
(٥١) عبد الرحمن الرافعى– مذكراتى– ص١٦.
(٥٢) أمين عز الدين– تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩–ص١٢٥.
(٥٣) اللواء– ١٨ /١٠/١٩٠٨.
(٥٤) أمين عز الدين– المرجع السابق– ص١٢٨.

(٥٥) أحمد رشاد- المرجع السابق- ص ٢٢٣.
(٥٦) محمد على غريب- الفدائى الأول- ص٧٤.
(٥٧) أحمد بهاء الدين- المرجع السابق -ص٧٨.
(٥٨) على فهمى- المرجع السابق- ص٢٢٧
(٥٩) أحمد رشاد- المرجع السابق- ص٥.
(٦٠) على فهمى كامل- المرجع السابق- ص٢٨٧.
(٦١) المرجع السابق-ص٣٠٠.
(٦٢) المرجع السابق- ص٥٥١.
(٦٣) المرجع السابق- ص٢٣٥.
(٦٤) أنور الجندى- عبد العزيز جاويش -ص٨٢.
(٦٥) جمال أحمد- المرجع السابق- ص٨٧.
(٦٦) صبيح- المرجع السابق- ص٧٨٩.
(٦٧) صبيح- المرجع السابق- ص٣١٨.
(٦٨) صبيح- المرجع السابق-ص٣٦٨.